



لا ينبغي التواطؤ على جرائم النظام اليمني بدعوى مكافحة الإرهاب

يعرب مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان عن إدانته الشديدة لأعمال القصف المدفعي

من جانب قوات الجيش اليمني والتي ألحقت أضراراً فادحة بالسكان الأبرياء في مديرية لودر بمحافظة أبين جنوب اليمن.

ويلاحظ مركز القاهرة بقلق عميق أن أعمال القصف التي تواصلت لنحو أسبوع، وشاركت فيها المدفعية والمدبابات، قد دفعت بالمئات من الأسر اليمنية إلى هجرة "لودر"، والاحتباء بالجبال في الوقت الذي تواصل فيه السلطات تطويق المديرية بحصار عسكري يغلق مداخلها ومخارجها.

وفى حدود المعلومات المتاحة من منظمات حقوق الإنسان اليمنية ومصادر أخرى، فإن أعمال القصف قد طالت سوقاً شعبياً، وألحقت أضراراً فادحة بالعديد من المنازل والأراضي الزراعية وإحدى رياض الأطفال، فضلاً عما أفضت إليه من سقوط ما لا يقل عن ثلاثة قتلى مدنيين وإصابة عشرات آخرين بينهم طفلين على الأقل.

وقد جاء هذا الهجوم في أعقاب سقوط عدد من الجنود اليمنيين خلال كمانن منصوبة من قبل عناصر، تزعم السلطات اليمنية أنهم قد يكونوا من تنظيم "القاعدة"، أو من عناصر منخرطة في الحراك الجنوبي.

بينما يقول مسئولون يمنيون جنوبيون في المنفى وقيادات الحراك الجنوبي في داخل اليمن، أنها عملية مفتعلة لتصفية الحساب مع الحراك الشعبي في جنوب اليمن، واستعداد المجتمع الدولي ضد هذا الحراك السلمي، بوضعه في سلة واحدة مع الإرهاب.

يذكر أن النظام اليمني كان قد استخدم المقاتلين اليمنيين المعائدين من أفغانستان في مقاتلة المتمردين الذي حدث في جنوب اليمن في عام 1994. ومنذ ذلك الحين بدأت تؤسس "القاعدة" قاعدتها، التي صارت فيما بعد الأكبر في العالم العربي.

جدير بالذكر أن السلطات اليمنية تسعى دوماً لوصم أعمال الاحتجاج الشعبي في جنوب اليمن والحراك الجنوبي الذي يقودها بالإرهاب، في محاولتها لتبرير الاستخدام المفرط للقوة وأشكال القمع المتميز للمواطنين في المحافظات الجنوبية.

وينوه مركز القاهرة إلى أن محافظة أبين الجنوبية كانت هدفاً لسلسلة من الاعتداءات الوحشية خلال العام الأخير، وربما كان أكثر دموية في ديسمبر الماضي، عندما شن الجيش اليمني -بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية- غارتين على ما اعتبر مواقع لمعسكرات لتنظيم "القاعدة". وقد أفضت هاتين الغارتين إلى مصرع ما لا يقل عن 42 من السكان الأبرياء معظمهم من النساء والأطفال.

ويشدد مركز القاهرة على أن مكافحة الإرهاب وملاحقة تنظيم "القاعدة" لا ينبغي أن تكون مسوغاً لأن يغض المجتمع الدولي الطرف عن الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها الحكومة اليمنية بحق منتسبين محتملين لتنظيم "القاعدة"، أو بحق خصومها السياسيين أو بحق أقسام واسعة من السكان، باتوا هدفاً لأنماط شتى من العقاب الجماعي في ظل سياسات العسكرية والمخابرات الأهلى التي يذكيها النظام اليمني لتأمين احتكاره للأبدى للسلطة في صعدة في الشمال، وفي الجنوب.

وينوه مركز القاهرة في هذا السياق بأن هذه السياسات هي التي هيأت المساحة اليمنية لكي تصبح مرتكزاً لتنظيم "القاعدة" في الجزيرة العربية، وساعدت على تهيئة بيئة أفضل لتجنيد مزيد من الإرهابيين والمتعاطفين معهم، من داخل اليمن وأيضاً من خارجه.

ويحذر مركز القاهرة من أن الدعم غير المشروط الذي يلقيه النظام اليمني من قبل الإدارة الأمريكية وبعض أطراف الاتحاد الأوروبي، من شأنه أن يفاقم من مخاطر الإرهاب الذي يكتسب في صفوفه يوماً بعد آخر أنصاراً جدد، مدفوعين بتفاقم الشعور بالظلم والغبن المتزايد، التي يغذيها بصورة شبه يومية مشاهد القتل خارج نطاق القانون، والمختطاف والاختفاء القسري والتعذيب، وقمع الاحتجاجات السلمية، ومحاولات إخراس أصوات الصحافة والمدافعين عن حقوق الإنسان، وتعاظم سياسات الإقصاء السياسى والمتهميش الإقتصادي والإجتماعى لقطاعات واسعة من السكان، واستشراف الفساد، فضلاً عن انتشار وتجذر الخطاب الديني المتطرف برعاية النظام اليمني الحاكم.

ويؤكد مركز القاهرة أن قطع الطريق على المخاطر والتهديدات الإرهابية، يتطلب جهوداً جبارة من جانب المجتمع الدولي، لدفع اليمن دفعاً باتجاه بناء دولة القانون، ومنع الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وتبني خطاب ديني مستنير، ورفض التضحية بحقوق الإنسان بذريعة مكافحة الإرهاب.

ويتعين على حلفاء اليمن في مكافحة الإرهاب أن يضمنوا ألا تستخدم المساعدات العسكرية والأمنية والمالية التي يجري تقديمها للحكومة اليمنية في ارتكاب مزيد من جرائم الحرب، والانتهاكات بحق المشتبه في انتمائهم لتنظيم "القاعدة"، وبحق الآلاف من

الأشخاص الذين يدفعون الثمن الفادح للسياسات الكارثية للنظام اليمني، التي تنذر بتقويض كيان الدولة المركزية.
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان - [بالضغط هنا](#)